### ناشد رئيس مجلس القضاء والنائب العام إنفاذ أحكام القضاء

# الدكتور الزريقي يشكو مدير فرع هيئة الأراضي بالحديدة ويطالبه الانصياع للعدالة

**كتب / محمد قائد**

ما يزال الاستهتار بالأحكام القضائية لدى البعض قائم ؛ورفض تنفيذ الأحكام مسألة خطيرة تعيق العدالة والقانون والدولة وتثير بين المتخاصمين الثارات والاقتتال وأخذ الحقوق عن طريق العنف ..تحدي القضاء وأحكامه ورفض التنفيذ من قبل أشخاص أو مواطنون قد يكون الأمر اقل وطأة وحسرة من أن ترفض هذه الأحكام من جهات حكومية هي ملزمة بتنفيذ واحترام كل ما يصدر عن القضاء ؛إما أن تكون هذه الجهات هي أول من يتمرد عن أعلى سلطة في البلاد ؛ولا تنصاع لأحكام القضاء فهي الكارثة بعينها خصوصا مع تكرار هذه الحالات ..

من هذه الحالات تحدي القائم بأعمال فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بالحديدة عندما رفض تنفيذ الحكم القضائي الصادر من محكمة استئناف محافظة الحديدة في يوم الأربعاء 11 |6 |2014م بشأن وبحسب منطوق الحكم باستكمال إجراءات تسجيل الأرض محل الطلب من الدكتور محمد سلطان إسماعيل الزريقي وأخيه احمد وذلك لصحته وموافقته للقانون ..بهذا الحكم ومذكرات صادرة من المحكمة تخاطب القائم بأعمال مدير فرع هيئة المساحة سلطان نعمان بتنفيذ الحكم اختياريا و إجباريا ؛جاء الدكتور محمد الزريقي إلى مقر الصحيفة لإيصال صوته إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل يناشدهم بإنفاذ أحكام القضاء فقط ولا غير ...

يقول الدكتور الزريقي في شكواه أن المحكمة خاطبة المحافظ توجيه سلطان نعمان و إلزامه تنفيذ الأحكام إلا انه أصر ورفض الانصياع لتوجيهات المحكمة مما اضطر قاضي التنفيذ بمحكمة استئناف الحديدة إلى إصدار مذكرة لإحالته إلى التحقيق بتهمة عرقلة سير العدالة ومع ذلك رفض كل تلك الأوامر والأحكام وكأنه اكبر من القضاء والدولة ..

وطالب في مناشدته رئيس الجمهورية وكل من له سلطة إنصافه في تنفيذ أحكام القضاء و إلزام هذا المسئول للانصياع للعدالة وحتى لا تضيع العدالة وهيبة القضاء وسلطة الدولة في دهاليز عنتريات المسئولين أمثال مدير فرع الهيئة للأراضي والمساحة بالحديدة ..قضايا وناس تطرح هذه القضية على طاولة معالي الدكتور علي ناصر سالم رئيس مجلس القضاء ومعالي الدكتور النائب العام والأخ محافظ محافظة الحديدة للنظر في هذه الجريمة وتحقيق العدالة.

ملاحظة: الصحيفة تحتفظ بالأحكام القضائية ومذكرات ومخاطبات المحكمة المطالبة بتنفيذ الحكم القضائي الصادر عن محكمة استئناف محافظة الحديدة .

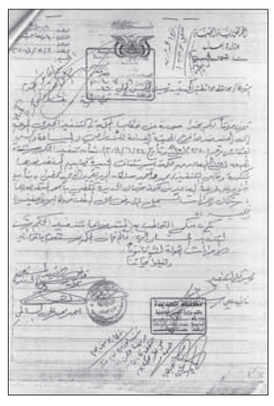

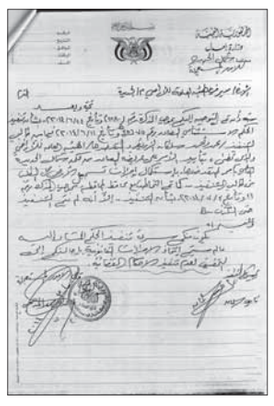



### مساعد رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة للثورة"

# إيقاف العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني كان خطأً استراتيجياً

**كلما حضرت الثقافة الوطنية وقيم الولاء للوطن والتضحية من أجل أمنه واستقراره في عقول النشء والشباب كلما عجزت الجماعات الإرهابية في وضع بذور إرهابها في عقول الأجيال لكن في ظل غياب الثقافة الوطنية وعدم الاهتمام بها وعجز وسائل نشر الثقافة الوطنية من تحقيق هدفها في تحويل الثقافة الوطنية إلى مفاهيم وقناعات راسخة في ضمير كل يمني وتحديدا الشباب تغدو مهمة الجماعات المتطرفة مهمة سهلة في تشكيل الأجيال بالطريقة التي تريد وتحويلهم إلى مجرد أدوات لتنفيذ جرائمها ضد الحياة من قتل و إرهاب وبطرق متوحشة ..وتؤكد أن مواجهة الأفكار المتطرفة يجب أن تسير بخطين متوازيين مواجهة عسكرية مستمرة ونشر الثقافة الوطنية وتحصين الأجيال من خلال مدهم بالفرص الأمنة حتى لا يظلوا لقمة سائغة للجماعات المتطرفة من خلال إعادة العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني رقم (22) لسنة 1990م.**

■ معاذ القرشي

وللعلاقة الوطيدة بين الثقافة الوطنية والولاء الوطني وبروزهما في انصع صورة في خدمة الدفاع الوطني يتشربها الشباب لتغدوا خط دفاع أول ضد كل الأفكار الشريرة وما سبب إيقاف العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني التقت "الثورة" العميد الدكتور قاسم مقبل الطويل مساعد رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة وكانت هذه الحصيلة في مستهل حديثه قال: إيقاف العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني في السنوات الماضية كان خطاء استراتيجي قاتل من وجهة نظري الشخصية وهناك كثير من الأسباب السياسية التي أدت إلى إيقاف التجنيد الإلزامي وليس لأسباب اقتصادية ومالية كما يعتقد البعض

وأضاف الطويل قائلا :على العكس العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني سيعمل على تخفيف الأعباء المالية على الجيش حيث أداء إيقاف خدمة الدفاع الوطني إلى دخول الكثير من الجنود وغالبيتهم أسماء وهمية بعضها مغترب خارج الوطن للعمل وما يمثله ذالك من تكليف خزينة الدولة أموال طائلة إضافة إلى الكثير من المرافقين الذين تم ضمهم للكثير من الاعتبارات القبلية والسياسية وتأثيرات مراكز القوى التقليدية .

وأردف الدكتور الطويل قائلا :كما أن إيقاف العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني كان له أكبر الأثر في سقوط الكثير من الشباب في شرك الجماعات المتطرفة حيث يظل طلاب الثانوية العامة لعام أو أكثر في فراغ قبل التعليم الجامعي وهناك غالبية من الطلاب معدلاتهم لا تسمح بالدخول إلى الكليات هذا الفراغ ساعد في وقوع كثير منهم في كماشة الجماعات المتطرفة التي تعمل على تشكيلهم من جديد بما يخدم توجهاتها الشريرة ليمثل رفد المؤسسة العسكرية والأمنية بالشباب من كل محافظات الجمهورية عملية كبرى لنشر الثقافة الوطنية والولاء الوطني وقيم الإيثار والتضحية من أجل الوطن وهو مشهد يعبر عن الوحدة الوطنية في أبهى صورها ويمثل تحصين يقي من التطرف

وأشار مساعد رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة قائلا :هناك فريق عمل تكون من 12 – 13 عبر ثلاث لجان للنظر في إعادة العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني في عام 2012م وكان المقرر إعادة العمل بالقانون من العام الماضي 2013 لكن هناك بعض الصعوبات الأمنية حالة دون ذالك .

وأكد العميد الطويل :أن ندوة الهيكلة التي جرت في إطار مؤتمر الحوار الوطني أكدت على إعادة العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني وبما يساعد على تنقية المؤسسة العسكرية من الشوائب وبما يجعلها أكثر قوة وتماسكا وخاصة في مواجهة جرائم القاعدة والتي للأسف لايزال جميع اليمنيين يشعرون بالصدمة من دموية ووحشية القاعدة وجريمتها الشنعاء بحق 14 من الجنود التي حدثت مؤخرا وهنا نتساءل أي عملية غسل مخ تعرض لها هؤلاء ليغدوا قتلة للبعض من أبناء الشعب تجمعهم بهم عقيدة ودين ويجمعهم قبل كل ذالك روح الانتماء لهذا الوطن وهنا يجب أن نقرع الأجراس وننادي كل الشرفاء في هذا الوطن للاصطفاف والتماسك وترك المكايدات من اجل امن واستقرار الوطن ومن أجل أجيال لا نريد لها أن تسقط في وحل جماعات الشر والتطرف

وقال الطويل : إن الانتماء للأحزاب والمنظمات الجماهيرية هو وسيلة للتنافس من أجل خدمة الوطن والانتماء الأكبر هو الانتماء للوطن الذي ننتمي إليه والذي رضعنا حبة مع حليب الأمهات صغارا وهو عظمتنا وعزتنا والكبرياء الذي نشعر بها كبارا فحب الوطن والانتماء إليه يسمو على أي انتماء آخر.

واختتم مساعد مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة قاسم مقبل الطويل حديثه قائلا :إن الأوضاع الصعبة والمعقدة التي تمر بها اليمن وخاصة مواجهة الجماعات المتطرفة يقتضي إلى أن يغادر الجميع أخطاء الماضي وخاصة في إطار المؤسسة العسكرية وبما يجعلها مؤسسة عسكرية نوعية قادرة على مواجهة كثير من الأخطار وتحقيق النجاح في الكثير من المهام التي توكل إليها من أجل الوطن وأمنه واستقراره مطالبا بسرعة إعادة العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني وفق منطلقات تعزز روح الانتماء وتنشر الثقافة الوطنية وتشكل عاملا في صالح ضرب الجماعات المتطرفة وتفويت الفرصة عليها وعدم السماح لها بالاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للإيقاع بالشباب ونتمنى على كل وسائل الإعلام بمختلف أنواعها الاهتمام بنشر الثقافة الوطنية ومواجهة الأفكار المتطرفة بالوسائل التي تملكها والتي لا تقل أهمية عن المواجهة العسكرية في الميدان بل في احيان تغدو الكلمة أكثر تأثيرا من الرصاصة.

**■ المؤسسة العسكرية المكان الطبيعي للشباب والفراغ يوقعهم في كماشة الجماعات المتطرفة**

**■ مؤتمر الحوار الوطني أكد على إعادة العمل بقانون خدمة الدفاع**

# عي بين نار المعيشة وزهد المساعدة

## أوضاعنا صعبة والمساعدات لا تغطي الاحتياجات الأساسية

**■ الباحث فهد: الفقراء والمعوقين ومحدودي الدخل لهم أولوية التسجيل**

**متحدة لشئون الإنسانية بلغ عدد الفقراء إلى ما يزيد عن (14) يمني بحاجة إلى مساعدة فورية وبحسب وزارة الشئون ت المسجلة في الجمهورية بلغت (150,0006) حالات, بالإضافة يوجد لها اعتماد مالي وسيتم الإعداد لاعتمادها وتعتبر هذه الكبير للفقراء ومن يعيشون على خط الفقر في بلادنا كما يرى ماعية المسجلة إن الراتب لا يكفيهم قوت أيام خاصة أن فترة عدا..التفاصيل في هذا الاستطلاع:**

غليس

وانه تم تسجيلنا في حالات الشؤون الاجتماعية وأعيش على هذه المعونة كل ثلاثة أشهر وهي مبلغ (12) ألف ريال مؤكدا في حديثه لنا ان المساعدة لا تكفيه قوت أيام خاصة وان فترة استلام المعاش طويلة بالنسبة لهم مناشدا الجهات المختصة بالنظر بعين الرحمة تجاه هذه الحالات الفقيرة والعمل على رفع المعاش والمحاولة إلى تقريب فترة استلام هذه المعونة نظرا لظروف القاسية التي يعيشها هو والكثير من الفقراء الذي ليس لهم أي دخل أخر.

وتعتبر النساء الأرامل والمطلقات من اكبر الضحايا بعد الحالات المعوقة وبحسب الأخت نوريه الريمي من محافظة ريمه تبلغ من العمر (45) عاما مات زوجها وترك لها عشره أولاد ولا يوجد معهم أي دخل أخر وتعيش على المساعدات بعد وفاة زوجها وأن أطفالها الصغار يطرون للخروج إلى الشارع للبحث عن قوت يومهم, وتضيف: حالتنا صعبة جدا ولا يوجد لدينا ما نقتات في اليوم ولولا اللطف من الله لمات الأبناء جوعا.

وتوجد حالات كثيرة فقيرة ومستحقة لم يتم اعتمادها ماليا لأكثر من سنتين وبحسب احمد طامش من محافظة صنعاء متزوج ولديه (4) أولاد يعيشون جميعا في غرفه فقط ويضيف نحن من اشد الحالات فقرا وليس لدينا دخلا أخر ونعيش على المساعدات والمعونات..داعيا الجهات المختصة بالتحري وراء الحالات الفقيرة المستحقة لهذه المعونات وإعطائهم الأولوية في الحصول على المعاش لافتا إلى إن هناك حالات تستلم معاش رغم أنها ليست كحالتهم في درجه الفقر.

من جانب أخر قال فهد غليس باحث في الشئون الاجتماعية انه يتم النزول الميداني إلى القرى والى مختلف المناطق للبحث عن الحالات الفقيرة لتسجيلها.

ويقول غليس: انه يتم اختيار الفقراء والمعوقين والأرامل ومحدودي الدخل والعاجزين عن العمل ونقوم بأخذ البيانات وتسجيلها ومن ثم رفعها للمركز الرئيسي لاعتمادها منوها انه يتم الاستعانة بالمجالس المحلية ومدراء المدارس والشخصيات الاجتماعية والخطباء إثناء النزول الميداني ومع ذلك نقوم بالنزول الميداني إلى المنازل لتأكد من صحة البيانات.

مشيرا في سياق حديثه لنا إلى أعلى سقف للمعاشات هو (12) ألف وتستلمها الأسر التي يزيد عددها عن (6) أشخاص ويتفاوت المعاش من (10) الف إلى ستة آلاف ريال للأسر الأقل من (6) أشخاص.

من جانب اخر قال احمد شملان :مسئول صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة صنعاء يتم توجيه الباحثين إلى النزول الميداني لتسجيل الحالات المستحقة والرفع لاعتمادها وهناك حالات كثيرة يتم اعتماده حاليا مع الحالات الجديدة التي صرح بها رئيس الجمهورية قبل أيام.

مشيرا إلى ان هناك معوقات تحول في تسجيل حالات أكثر أهمها عدم وجود سيوله مالية في البنك المركزي مما جعلنا نتاخر (6) اشهر عن الصرف والتي تقوم الوزارة في صرفها حاليا أضافه إلى الجهل الموجود لدى الناس في عدم تسجيل أسمائهم إثناء نزول الباحثين لاعتماد أسمائهم.

من جانب أخر قال الأخ: يحيى الطيب مدير عام الاعتمادات بصندوق الرعاية الاجتماعية إن عدد الحالات المسجلة في الربع الأول للعام الجاري 2014م وصلت إلى مليون ونصف وان هناك حوالي (500) الف حالة ليست معتمدة ماليا ويتم الاعداد لها حاليا حسب توجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي في اعتماد (250) الف حالة..

وأكد الطيب بأن محافظة تعز والحديدة وصنعاء وحجه وعدن وأبين وشبوه تعد من أكثر المحافظات التي تنتشر فيها عدد حالات الفقر في اليمن ومع ذلك يتم التقسيم حسب حالات الفقر شاكرا بعض المنظمات كمنظمة اليونيسيف ومنظمه الغذاء العالمي وبعض الدول الكبرى التي تقدم المساعدات والمعونات وفقا للكشوفات التي تقوم بموجبها صرف مواد غذائية للفقراء....

وقال أدعوا الجميع عبر صحيفة الثورة إن يتحرى الناس المصداقية إثناء البحث وان يتحملوا الأمانة وليعلموا إن هذه المساعدات تعطى لمحدودي الدخل والفقراء من أموال الزكاة فلا يصح التلاعب بهذه الأموال خاصة ان هناك أناس يعيشون في ظروف قاسية لذلك يجب تحمل الأمانة والمسئولية في تسجيل المستحقين.

مناشدا المجتمع والجهات المختصة من مدراء المديريات والمجالس المحلية في التأكد من الحالات المستحقة والإبلاغ عن الحالات غير مستحقة لتنزيلها واعتماد حالات فقيرة بدلا عنها.